

الى السيد وزيرة الاقتصاد والمالية المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

التعويض عن الأضرار الناتجة عن الفيضانات

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته, و بعد.

خلفت التساقطات المطرية الأخيرة خسائر مادية فادحة في العديد من المناطق، حيث تسببت في إحداث سيول جارفة في عدد من الأحياء نتج عنها تسرب المياه في مجموعة من المنازل والمنشآت وأخص بالذكر فندق "دريم" المتواجد بمدينة تطوان، حيث تعرض هذا الأخير لخسائر مادية جسيمة قدرت بمليون درهم، بالإضافة إلى تضرر العديد من السيارات التي كانت مركونة بممر باب الفندق المذكور.

وقد عمد صاحب الفندق إلى اللجوء لمسطرة التعويض، حيث يتوفر على عقد تأمين يغطي جميع المخاطر إلا أن شركة التأمين رفضت منح التعويض بدعوى أن الخسائر والأضرار الناتجة عن الكوارث الطبيعية لا تدخل في إطار حسابات التأمين، وهو ما يطرح التساؤل عن الجدوى من إبرام عقد التأمين وتحمل تكاليفها، ان لم تغط مثل هذه الخسائر. لذا نسائلكن السيدة الوزيرة المحترمة:

- عن دور قطاع المالية (قطاع التأمين) في حماية حقوق المؤمنين المتضررين والحصول على تعويضات الخسائر الثابتة من شركات التأمين المؤمنة؟

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

نور الدين الهروشي